نائب رئيس مجلس الأمة وصل إلى بيروت في زيارة رسمية

الخرينج يؤكد أهمية الاستقرار في لبنان والإسراع في تشكيل حكومة جديدة

الخرينج خلال لقائه مع رئيس الوزراء اللبناني

مبارك الخرينج متحدثا

- نأمل أن تثمر المساعي بين الفرقاء اللبنانيين بتشكيل حكومة قريبا لما فيه مصلحة لبنان
- استقرار البلد الشقيق مهم جداً ليس فقط للبنانيين وإنما أيضاً للكويت وللوطن العربي كله

بيروت - «كونا»: اكد نائب رئيس مجلس الامة الكويتي مبارك الخرينج أمس اهمية الاستقرار في لبنان بالنسبة للكويت وللوطن العربي معربا عن امله في الاسراع بتشكيل حكومة جديدة.

وقال الخرينج في تصريح للصحافيين عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء اللبناني المكلف تشكيل الحكومة الجديدة تمام سلام «تشرفت بزيارة رئيس الوزراء المكلف تمام سلام وقدمت له التهنئة بالثقة الغالية التي منحه اياها اعضاء مجلس النواب».

واشار الخرينج الى انه نقل لسلام تحيات حضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الوزراء بالانابة ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الجابر الصباح ورئيس مجلس الامة على فهد الراشد متمنين لسلام التوفيق في مهمته.

واعرب عن امله في ان تثمر المساعي بين الاقرقاء اللبنانيين «تشكيل حكومة لبنانية قريبا لما فيه مصلحة لبنان».

وبناء عليه قال الخرينج ان «استقرار لبنان بلا شك مهم جدا ليس فقط للبنانيين وانما مهم جدا للكويت وللوطن العربي».

وردا على سؤال عما اذا كان نقل لسلام دعوة لزيارة الكويت قال الخرينج «نتمنى ان يزور سلام الكويت قريبا سواء كانت دعوة رسمية ام شخصية فالكويت ترحب باللبنانيين على كافة المستويات».

وحضر الاجتماع المستشار في سفارة دولة الكويت لدى لبنان جاسم الناجم.

ووصل نائب رئيس مجلس الامة الكويتي مبارك الخرينج الى العاصمة اللبنانية بيروت أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا للقاء عدد من المسؤولين.

وكان في استقبال الخرينج على ارض مطار رفيق الحريري الدولي المستشار في سفارة دولة الكويت لدى لبنان جاسم الناجم.

الراشد يستقبل عضو «لوياك» وباحثاً بالتراث الكويتي ومشرف عام معرض التراث

علي الراشد

استقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه أمس عضو مجلس ادارة لوياك فتوح الدلالي والباحث والجامع للتراث الكويتي وضاح خالد سعود الزيد ومشرف عام معرض التراث الكويتي نجاة الدلالي.

ووجه الضيوف الدعوة الى رئيس مجلس الأمة لرعاية معرض التراث الكويتي المقرر تنظيمه يوم الثلاثاء المقبل.

تناقش موضوع البرنامج الإصلاحي المقترح لنزلاء المؤسسات الإصلاحية

«حقوق الإنسان» تبحث اليوم القانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية في 2013

مجلس الأمة يعود إلى فعالياته اليوم غير لجانه المختلفة

تعقد لجنة حقوق الإنسان ودارسة أوضاع غير محددي الجنسية اجتماعها اليوم وتناقش موضوع البرنامج الإصلاحي المقترح لنزلاء المؤسسات الإصلاحية.

وتبحث اللجنة بحسب جدول اعمالها القانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2013، فضلاعن مناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين.بحضور مدير عام الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية

أمين سر اللجنة العليا للجنسية الكويتية والرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ومدير عام الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر الكويتية.

كما تعقد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها اليوم، إذ تناقش في اطار جدول اعمالها مجموعة من طلبات رفع الحصانة النيابية، وتبحث اللجنة مجموعة من الاقتراحات بقوانين، كما تعقد لجنة المرافق العامة اجتماعها ايضا اليوم وتناقش خلال الاجتماع التعديلات المقدمة من بعض الأعضاء على مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

وجه حزمة أسئلة لوزير الداخلية عن أعداد الأفراد والمخافر المستأجرة

الدوسري للحمود: ما إجراءاتكم تجاه الحسابات المسيئة للذات الإلهية والنبي؟

حمد الدوسري

وجه النائب حماد الدوسري حزمة أسئلة إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود حول أعداد افراد وضباط القوة الامنية الموزعة على المخافر وعدد المباني المستأجرة من قبل وزارة الداخلية والاجراءات القانونية تجاه تلك الحسابات المسيئة للذات الالهية وللنبي عليه افضل الصلاة والسلام وللدين الاسلامي، وجاء في نص الأسئلة ما يلي:

يرجى تزويدي بالاتي:

1 - عدد افراد وضباط القوة الامنية الموزعة على المخافر؟ مع بيان كل مخفر على حدة؟

2 - عدد الافراد المقروزين من المخافر الى باقي قطاعات الوزارة مع بيان كل جهة مفروز لها افراد على حدة؟

وفي سؤال آخر قال يرجى إفادتي بالآتي:

1 - عدد المباني المستأجرة من قبل وزارة الداخلية مع بيان الادارات الشاغرة لتلك المباني المستأجرة؟

2 - تزويدي بالشروط واللوائح المنظمة لاستئجار المباني؟

3 - هل تتم عملية الاستئجار بشكل مباشر أو عن طريق لجنة مشكلة من الوزارة؟ اذا كان بشكل مباشر يرجى تزويدي بالأسباب؟ ان كان الجواب عن طريق لجنة مشكلة يرجى تزويدي باسس اختيار رئيس واعضاء اللجنة، مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجان؟

4 - يرجى تزويدي بنسخة من العقود وهل تمت مراعاة القيمة السوقية لذلك والقيمة الايجارية الاجمالية لها في كل سنة مالية منذ عام 2008 حتى تاريخ الرد على السؤال؟

5 - هل توجد مخالفات أو تقصير من الملاك تجاه الالتزام بالعقد، ان كان الجواب بنعم فما هي الاجراءات المتبعة لحفظ حقوق الوزارة؟

6 - كم بناية استثمارية قد استئجرتها وزارة الداخلية وتوجد بها مخالفة بناء كما هو مقرر بقانون البلدية قبل العقد والمخالفات الموجودة فعليا بعد استئجار البناية مع تزويدي بجميع المباني المخالفة؟

وفي سؤال آخر قال: دأبت بعض الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي عبى الاساءة للذات الالهية وللنبي عليه أفضل الصلاة والسلام وللدين الاسلامي وكذلك لقادة دول مجلس التعاون الخليجي والرموز الدينية لتلك الدول؟

لذا يرجى تزويدي بالاتي:

1 - ما هي الاجراءات القانونية تجاه تلك الحسابات المسيئة للذات الالهية وللنبي عليه افضل الصلاة والسلام وللدين الاسلامي؟

2 - ما هي الاجراءات القانونية تجاه تلك الحسابات المسيئة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي وللرموز الدينية بدول مجلس التعاون الخليجي وهل تم رفع قضايا عليهم من الوزارة، ان كانت الاجابة بالنفي يرجى تزويدي بالأسباب الداعية لعدم رفع القضايا

3 - كم قضية تم رفعها من وزارة الداخلية على اصحاب الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي منذ 2010 وحتى تاريخه، مع تزويدي بنسخة من تلك القضايا؟

4 - ما هي الاجراءات المتخذة ضد المغرد ناصر ابل الذي داب على الطعن في قادة دول مجلس التعاون الخليجي والرموز الدينية في تلك الدول؟

وفي سؤال آخر قال: يرجى تزويدي بالاتي:

1 - عدد الافراد والضباط العاملين في ادارة حماية الطيران موزعين على الدول الموفدين اليها مع بيان تاريخ الافاد؟

2 - ما هي الجهات التي كان يتبعها الافراد والضباط العاملين في ادارة حماية الطيران قبل انتقالهم اليها؟

وطالب الدوسري في سؤال آخر بكشف تفصيلي ببيان عدد المهمات الخارجية للوزارة والجهات التابعة لكم منذ عام 2009، وحتى تاريخه، مع بيان اسماء المشاركين في تلك المهام، والمسمى الوظيفي لكل منهم، ومدى الاستفادة الحقيقة من هذه الدورات، والتكلفة المالية للمهمات وذلك لكل مهمة على حدة؟، متسائلا: هل قامت الوزارة والجهات التابعة لكم بإرسال أشخاص في مهام خارجية ليسوا بموظفين في الوزارة او اي جهة تابعة لكم او انهم كانوا منتدبين من جهات اخرى؟

وفي سؤال آخر قال: يرجى تزويدي بالاتي:

1 - ما هي اسباب ظاهرة الازدحام المروري بالطرق عموما؟ وما هي الاجراءات المتبعة لتخفيف الازدحام المروري؟

2 - ما هي الحلول المقترحة لحل الازدحام المروري على جسر الظهر المتجه للدائري السابع؟

وتساءل عن الجهة المخولة بإصدار قرار منع الدخول للبلاد او رفعه؟ وما هي الاجراءات المتبعة في هذه القرارات؟، مضيفا: يرجى تزويدي بعدد من تم منعه من دخول البلاد من الجنسيات التالية « العراق، ايران، سوريا، لبنان » مع بيان اسباب المنع؟ وهل تم رفع المنع ودخول بعض الاسماء الى البلاد وقد صدر قرار بمنعه من دخول البلاد تم تم ارجاع قرار المنع عليهم مع بيان الاسباب الداعية لذلك؟

وفي سؤاله الأخير قال الدوسري: يرجى أفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - القوانين واللوائح المنظمة للابتعاث الخارجي لدراسة «بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه»؟

2 - تزويدي بأسماء المبتعثين من منسوبي الوزارة للدراسة بالخارج منذ عام 2009 حتى تاريخه، مع بيان كشف تفصيلي مبينا فيه «الاسم، المؤهل الدراسي، المعدل العام، التقدير السنوي»؟

3 - هل تم استثناء احد من شرط الابتعاث ان كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب؟

اقترح إنشاء هيئة عامة لاستطلاع وقياس الرأي العام

العوضي: الحاجة ماسة لتزويد السلطتين بالبيانات لاتخاذ القرار الصحيح

كامل العوضي

- تتبنى العديد من سياسات وآليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة وفاعلية جهوده البحثية المختلفة
- تحليل الأوضاع وبحث المتغيرات وصياغة مقترحات فعالة لعلاج القضايا على رأس أعماله

أكد امين سر مجلس الامة كامل العوضي ان هناك حاجة ماسة لانشاء هيئة متخصصة لاستطلاع وقياس الرأي العام حول مختلف القضايا في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاسكانية والاجتماعية والامنية مشيرا الى ان هذه الهيئة ستقدم الدعم الفني والمعلوماتي للسلطتين التشريعية والتنفيذية لاتخاذ القرار المناسب.

وقال العوضي انه اعد اقتراحا بقانون لانشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام قدمه الى مجلس الامة مشيرا الى ان الهدف من الهيئة هو السعي الى تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجلين القصير والمتوسط، وتحليل الوضع الراهن لبحث التغيرات التي تظهر في شتى المجالات، وتحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها وصولا الى صياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا. وبين ان الهيئة المقترح انشاؤها تتبنى العديد من سياسات وآليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة وفاعلية جهوده البحثية المختلفة، ومن خلال ذلك تستطيع الأجهزة الحكومية وكذلك مجلس الأمة الاسترشاد بالدراسات التي تقدمها الهيئة لافقا الى الكثير من دول العالم تعتمد على مراكز الاستطلاع والقياس في اتخاذ قراراتها والسياسية والإحصاء، والباقي من الكويتيين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال السياسة والاقتصاد والمعلوماتية والإحصاء يعينهم مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص، لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، ويحدد مجلس الإدارة مكافآتهم.

ويصدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بنظام العمل بالمجلس والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته.

«مادة خامسة»

مجلس الإدارة هو السلطة القائمة على شؤون الهيئة وتصريف أدوارها، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله، وفقا لأحكام هذا القانون وله على الأخص:

1 - الموافقة على أي إصدار تصدره الهيئة أو تشارك في إصدارة، مع عدم الإخلال بأحكام قانون المطبوعات والنشر.

2 - النظر فيما يري الوزير المختص عرضه على المجلس من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة.

3 - مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على الجهات المختصة.

«مادة سادسة»

يكون للهيئة مدير عام ونواب يساعدونه ويصدر بتعيينهم مرسوم - بناء على عرض الوزير المختص، ويتولى المدير العام إدارتها وتصريف شؤونها، ويملك التوقيع عنها في المسائل الداخلة في اختصاصه طبقا للوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة، ويمثل الهيئة أمام القضاء في علاقتها بالغير وللمجلس أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.

«مادة سابعة»

يضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للهيئة ويعتمده الوزير المختص ومن ثم عرضه على مجلس الخدمة المدنية لإقراره.

«مادة ثامنة»

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس الإدارة، كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها.

«مادة تاسعة»

تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ صدور هذا القانون وتنتهي بتاريخ 3/31 في السنة التالية.

«مادة عاشرة»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون ما يلي: سبقتنا دول كثيرة في إنشاء أجهزة لاستطلاع وقياس الرأي العام حول القضايا المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليم والأمن، وتساعد هذه الاجهزة في دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتسعى هذه الأجهزة الى تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجلين القصير والمتوسط، وتحليل الوضع الراهن لبحث التغيرات التي تظهر في شتى المجالات، وتحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها وصولا الى صياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا.

وتتبنى الهيئة العديد من سياسات واليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة وفاعلية جهوده البحثية المختلفة، ومن خلال ذلك تستطيع الأجهزة الحكومية وكذلك مجلس الأمة الاسترشاد بالدراسات التي تقدمها الهيئة.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليقضي في مادته الأولى بإنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى «الهيئة العامة لاستطلاع وقياس الرأي العام»، يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ونصت المادة الثانية على أن يكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة، وبينت المادة الثالثة الهدف من إنشاء الهيئة وهو أتاحه البيانات والمعلومات للجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة في إطار كامل من الشفافية في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنمية العلاقات مع الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

وجاءت المادة الرابعة لتحدد أعضاء مجلس إدارة الهيئة واختصاصاتهم وخبراتهم، وبينت المادة الخامسة اختصاصات مجلس الإدارة.